

Distr.: General
10 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الثانية

البنود ١٦، و ١٧ (أ) و (ب) و (ج)، و ١٨،
و ١٩ (أ) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز)
و (ح) و (ط)، و ٢٠، و ٢١ (أ)، و ٢٢ (أ)،
و ٢٣ (أ) و (ب) و (ج)، و ٢٤ (أ) و (ب)،
و ٢٥ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
التجارة الدولية والتنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
النظام المالي الدولي والتنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال

القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد
من الكوارث



الرجاء إعادة استعمال الورق

211014 161014 14-62408 (A)



التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

التنمية المستدامة: تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

التنمية المستدامة: اتفاقية التنوع البيولوجي

التنمية المستدامة: تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: دور المرأة في التنمية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون
فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء أقل البلدان نموا
في اجتماعهم السنوي المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نيويورك على هامش المناقشة
العامة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة (انظر المرفق). وهذا الإعلان الوزاري معنون
”الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا“.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البنود ١٦، و ١٧ (أ)، و (ب)، و (ج)، و ١٨ و ١٩ (أ)، و (ج) - (ط)،
و ٢٠، و ٢١ (أ)، و ٢٢ (أ)، و ٢٣ (أ)، و (ب)، و (ج)، و ٢٤ (أ)، و (ب)، و ٢٥ من
جدول الأعمال.

(توقيع) جان - فرنسيس ر. زينسو
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً
نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

نحن، وزراء ورؤساء وفود أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في نيويورك
في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بغرض وضع توجيه استراتيجي لتنفيذ إعلان اسطنبول^(١)،
وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٢)، على نحو كامل وفعال
وفي الوقت المحدد،

إذ نشير إلى إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان
نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وأقرتهما الجمعية العامة
بقرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أهابت فيه الجمعية العامة بكافة
أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ نعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح
أقل البلدان نمواً بالتصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء
على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،
وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ نشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠١٤ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه
٢٠١٤ بشأن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ نرحب مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد
٢٠١١-٢٠٢٠^(٣) لصالح أقل البلدان نمواً، وتقديره عن تعزيز نظم تشجيع الاستثمار لحفز
الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً^(٤)،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١
(A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) A/69/95-E/2014/81.

(٤) A/69/270.

وإذ نرحب مع التقدير أيضا بالتقرير الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية عن حالة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٣ والذي يتناول الموضوع الخاص المعنون "القضاء على الفقر المدقع في أقل البلدان نموا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"^(٥)، (سيصدر فيما بعد)،

وإذ نرحب بعقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في آييا، ساموا، من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، واعتماد الوثيقة الختامية المعنونة "طرائق العمل المعجلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"^(٦)،

وإذ نرحب باعتماد الجمعية العامة، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة^(٧)،

وإذ نحيط علما بمؤتمر القمة العالمي المعني بالمناخ الذي استضافه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وإذ نحيط علما أيضا بالمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

وإذ نعرب عن بالغ القلق إزاء تفشي فيروس إيبولا في عدد من أقل البلدان نموا، بما له من آثار ضارة بالصحة العامة، وعواقب اقتصادية واجتماعية،

١ - نكرر تأكيد التزامنا الثابت بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٨)، بوسائل منها إدماج أحكامه في سياساتنا الوطنية والأطر الإنمائية التي نضعها، وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو تام؛

٢ - نعرب عن قلقنا العميق إزاء تفشي فيروس إيبولا في أشد وأعقد حالاته التي أثرت بلا رحمة على ثلاثة من بلداننا المتضررة، هي غينيا وسيراليون وليبيريا. ونعرب عن بالغ قلقنا لما لتفشي هذا المرض من أثر كبير على حياة وسبل معيشة هذه البلدان، فضلا عن البلدان الأخرى. ونثني على الدول الأعضاء والشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف لما تقدمه من مساعدة مالية وعينية إلى أقل البلدان نموا المتضررة. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يتصرف بشكل عاجل وحاسم بتقديم دعم مالي وعيني وتقني لوقف انتقال فيروس إيبولا الفتاك،

(٥) انظر <http://unohrrls.org>.

(٦) القرار ٣٠٩/٦٨.

والتصرف بسرعة وبشكل جماعي من أجل إنقاذ حياة السكان المتضررين وكبح جماح الوباء. ونهيب أيضا بالأمم المتحدة أن تنشئ آلية على نطاق المنظومة لمواجهة حالات طوارئ الصحة العامة للتصدي لحالات الطوارئ المتصلة بالصحة في أقل البلدان نمواً، ونطلب إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يقوم بإعداد ورقة مفاهيمية بشأن هذه المسألة؛

٣ - نعرب عن بالغ قلقنا من أن الاقتصاد العالمي ما انفك يواجه فترة عصيبة منذ عدة سنوات حتى الآن، وأن استمرار الأزمات المالية والاقتصادية العالمية كان له آثار ضارة خطيرة على الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً على النحو الذي تجلّى في التباطؤ الكبير في معدلات نموها الأخيرة بالمقارنة مع التقدم المحرز خلال العقد الماضي، مع ما لذلك من آثار خطيرة على التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل اسطنبول؛

٤ - نعترف مع بالغ القلق بأن أقل البلدان نمواً تعاني بشكل غير متناسب من الآثار السلبية لتغير المناخ بسبب موقعها وانخفاض دخلها وانخفاض قدراتها المؤسسية وزيادة اعتمادها على القطاعات سريعة التأثير بالمناخ مثل الزراعة. ونعرب عن بالغ القلق إزاء نقص التقدم المحرز في المفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ، ونحث جميع الأطراف على الانتهاء من المفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو التي تمسك بزمم المبادرة في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتوفير الموارد التكنولوجية والمالية الإضافية الكافية التي يمكن التنبؤ بها لأقل البلدان نمواً. ونتطلع إلى الدورتين العشرين والحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، اللتين تعقدان في بيرو وفرنسا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي، واللتين ينبغي أن تتمخضا عن نتائج طموحة من حيث التخفيف، والتكيف، والتمويل؛

٥ - يعد التصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، والفيضانات، والأعاصير، والتحات الساحلي الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر، والتملح، والكوارث الطبيعية الأخرى، عقبات رئيسية تواجهها أقل البلدان نمواً في تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هناك دعم مالي وتكنولوجي معزز من الشركاء في التنمية والمصارف الإنمائية ومرفق البيئة العالمية من أجل التصدي للتصحر وعدم خصوبة التربة والجفاف والفيضانات والتحات الساحلي والملوحة، وإقامة عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي؛

٦ - نقر بأن أقل البلدان نمواً تمثل إمكانية هائلة من الموارد البشرية والطبيعية يمكنها تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه والرخاء والأمن الغذائي وأمن الطاقة في العالم. ولذلك فمن شأن إنشاء شراكة عالمية ناجحة ومتجددة ومعززة تعالج بشكل فعال الاحتياجات

الخاصة لأقل البلدان نمواً أن يساهم في قضية السلام والرخاء والتنمية المستدامة للجميع. ومن شأن زيادة تعزيز إجراءاتنا الجماعية لتمكين الشباب والنساء من أقل البلدان نمواً أن يساهم بقدر أكبر من الفعالية في تحقيق التنمية المنصفة والشاملة، والقضاء على الفقر، وتهيئة فرص للعمل، والعدالة الاجتماعية؛

٧ - يشكل التحول الديمغرافي عاملاً رئيسياً في بناء رأس المال البشري والاستفادة من العائد الديمغرافي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تبذل أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية جهوداً جماعية معززة لتحقيق العائد الديمغرافي في أقل البلدان نمواً من خلال اتباع سياسات وإجراءات فعالة في مجال التعليم، والتدريب، والعمالة، والرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك تنظيم الأسرة بشكل طوعي، وتمكين الفتيات والمرأة، والمساواة بين الجنسين، والقضايا الإنمائية ذات الصلة بالشباب؛

٨ - نؤكد أن الزخم الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول هو بناء الكتلة الحرجة التي لا غنى عنها لتوافر قدرة منتجة مجدية وتنافسية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات؛ والتنوع؛ وتطوير الهياكل الأساسية وتعزيز الاستثمار والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. ونشدد على ضرورة إعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية والزراعية والريفية وسياسات البنية التحتية في أقل البلدان نمواً، وكذلك سياسات واستراتيجيات التعاون الإنمائي لشركاء التنمية، نحو تنمية القدرات الإنتاجية وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية ذات الصلة وتعزيز القطاعات العامة بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويشمل هذا تنفيذ مجموعة من السياسات الداعمة لبعضها البعض والرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية وإقامة صلات مفيدة مع سلاسل القيمة العالمية والقطاعات الدينامية للتجارة العالمية؛

٩ - يعد تطوير البنية الأساسية المادية شرطاً أساسياً هاماً لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ويشكل توافر قدر كبير من الاستثمار والتكنولوجيا أمراً أساسياً في سد الفجوة، من خلال سبل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المبتكر والتكامل الإقليمي والمؤسسات الملائمة والتنظيم. ومن المهم بنفس القدر تعزيز مناخ الاستثمار الأساسي، بدعم تقني معزز من شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية، بسبل منها تحسين القدرة على التنبؤ والحوكمة والشفافية، وكذلك في ممارسات وسياسات الشراء. وينبغي أن يقدم الشركاء في التنمية الدعم المالي والتقني المعزز إلى أقل البلدان نمواً من أجل تطوير البنية التحتية الأساسية والإدارة؛

١٠ - نلاحظ مع القلق أن الجهود التي بذلتها أقل البلدان نمواً في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم تحرز إلا تقدماً محدوداً بسبب عدم الوفاء بالتزامات المساعدة

الإثائية الرسمية، ومحدودية القدرة الإنتاجية، وتزايد عبء الديون، والظروف غير المواتية للوصول إلى الأسواق، وعدم كفاية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ضمن أمور أخرى. وندعو الشركاء في التنمية إلى تعزيز دعمهم المقدم إلى أقل البلدان نمواً من أجل زيادة تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإثائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتحقيق المزيد من التقدم الملحوظ بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

١١ - نرحب بأحكام الفريق العامل المفتوح العضوية المتصلة بالهجرة والتحويلات، ونحث البلدان الشريكة على أن تبدأ في اتخاذ إجراءات، وخاصة فيما يتعلق بأن تخفض إلى أقل من ٣ في المائة تكاليف معاملات التحويلات المالية من المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠، والقضاء على قنوات التحويلات المالية بتكاليف أعلى من ٥ في المائة، والتيسير المنهجي لهجرة الأفراد وتنقلهم بشكل آمن ومنظم ومسؤول، بسبل منها التنفيذ المخطط والمدار إدارة جيدة لسياسات الهجرة؛

١٢ - نؤكد على أنه بالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً هي البلدان الأشد ضعفاً، وأنها تحيد بشكل خطير عن مسار تحقيق الأهداف الإثائية للألفية، فينبغي أن تدرج أولوياتها الإثائية في صميم ومحور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لضمان شرعيتها وفعاليتها. وينبغي أن تُدمج المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول، وخاصة بناء القدرات الإنتاجية والبنية التحتية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدماجاً تاماً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٣ - نخطط علماً بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار بعض التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً وأولوياتها. ومع ذلك، فإننا نؤكد أنه يتعين النظر في عدد من قضايا أقل البلدان نمواً ذات الأولوية الهامة الأخرى في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونشدد على أنه ينبغي معاملة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة. ونهيب بالدول الأعضاء أن تركز بقدر أكبر على النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع وتنمية القدرات الإنتاجية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والتصنيع وتنوع المنتجات إلى جانب الروابط الخلفية والأمامية للتصنيع، والحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وبناء قدرات الابتكار المحلية، وضمان نقل وحيارة التكنولوجيات الحديثة؛ ونهيب أيضاً بشركاء التنمية تعزيز آليات النهوض بالقدرات لتحقيق فعالية تغير المناخ المتصلة بالتخطيط والإدارة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة. وتعزيز تدعيم

المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعيًا لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة؛

١٤ - نخطط علماً بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة الذي يوفر الإطار التحليلي لتمويل التنمية المستدامة، ويقترح مجموعة من الخيارات بشأن السياسة العامة. إلا إنه لم يحدد أحكاماً محددة بشأن كفالة إمكانية الوصول إلى هذه الموارد. ونهيب لذلك بالاجتماع الدولي أن يحدد أهدافاً ملموسة ويمكن التنبؤ بها وقابلة للقياس بشأن سبل التنفيذ الكافية لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٥ - ندعو إلى إجراء عملية تشاورية مفتوحة وشاملة، وتضم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونشدد على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستمضي قدماً بروح إعلان الألفية تحقيقاً لما يلي:

(أ) التصميم على البناء على الأهداف الإنمائية للألفية ومواصلة تنفيذها، وبخاصة هدف القضاء على الفقر المدقع قضاءً مبرماً؛

(ب) تحقيق تكامل متوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

(ج) التركيز على النمو الاقتصادي الشامل والعادل والمستدام وبناء القدرات الإنتاجية بهدف التصدي بفعالية لجميع أشكال عدم المساواة والعوامل التي تقوم عليها، وتحقيق التنمية المستدامة؛

(د) التركيز على الأبعاد العالمية والإقليمية والوطنية للتنمية المستدامة في تلبية الاحتياجات المحددة والتحديات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً؛

(هـ) تعزيز الشراكة العالمية من أجل تعزيز تنفيذ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً (انظر A/C.2/68/3)؛

١٦ - نؤكد مبدأ المعاملة التفاضلية والتفضيلية لأقل البلدان نمواً القائل بأن أقل البلدان نمواً ستحتاج إلى مزيد من المعاملة التفضيلية والتساهلية والمثلوى من أجل الوصول إلى الأسواق، والتمويل، والتكنولوجيات، والخبرة الفنية، والموارد الأخرى، والمعاملة التفاضلية، والمرنة، للاضطلاع بالالتزامات والتعهدات الدولية التي لا تتناسب مع قدراتها واحتياجاتها ومرحلة تنميتها. وينبغي تطبيق هذا المبدأ في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلاً عن جميع العمليات الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نقر بأن الوثيقة التي أصدرها مؤخراً الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة أقرت

هذا المبدأ، وإن كانت هناك بعض الشواغل الرئيسية لأقل البلدان نمواً، ولا سيما في مجال وسائل التنفيذ، التي لا يزال يتعين معالجتها بشكل تام في أهداف التنمية المستدامة؛

١٧ - تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد نظام للرصد والتقييم قوي وصارم و "إطار على أحدث ما يكون للمساءلة"، وتعزيز ذلك بالتزام سياسي وتفاهم مشترك وروح متجددة للتضامن، كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يجري الإطار الحكومي الدولي للرصد والمساءلة استعراضاً أفقياً، تخضع فيه البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء للمساءلة أمام بعضها البعض. وينبغي أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية للبلدان الأكثر ضعفاً. وينبغي أن يحافظ الإطار على طابعه الحكومي الدولي، ويجري استعراضات دورية لوسائل التنفيذ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، وتخفيف عبء الدين، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات؛

١٨ - تؤكد من جديد رفضنا اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؛

١٩ - ندرك أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً، وتوفر عازلاً يتيح اتقاء الآثار الناجمة عن عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلباتها. وثمة قلق بالغ مشترك إزاء الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٩,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فمن المشجع أنه يقدر أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لأقل البلدان نمواً قد ازداد بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ وفقاً للتقديرات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وينبغي أن يستمر تسريع هذا الاتجاه الإيجابي. وتستحق البلدان المانحة التي أوفت بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الثناء، وهي مدعوة إلى بذل المزيد. والبلدان المانحة التي لم تفعل ذلك بعد مدعوة إلى الوفاء بالتزامها في المساعدة الإنمائية الرسمية بتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي من أجل أقل البلدان نمواً في أقرب وقت ممكن، وينبغي أن تعيد النظر في التزامها إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو الملزم به في برنامج عمل اسطنبول، وأن تخصص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً مع الأخذ في الاعتبار الإعاقات والقيود الهيكلية الفريدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً؛

٢٠ - ندعو الشركاء في التنمية إلى التشغيل الكامل وفي الوقت المناسب لصندوق المناخ الأخضر بهدف تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتعزيز وتيسير

مشاريع آلية التنمية النظيفة في أقل البلدان نمواً؛ وتلبية احتياجات الأشخاص المشردين نتيجة للظروف المناخية القاسية. ونشدد على ضرورة أن يكون تخصيص أموال للتكيف والتخفيف إضافياً لالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي أن يكون عادلاً ومنصفاً ومتناسباً مع الآثار المترتبة على تغير المناخ؛

٢١ - ندعو مجموعة البنك الدولي إلى تقديم دعم مالي وتقني، من خلال العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، من أجل بناء البنية الأساسية والقدرات الإنتاجية، فضلاً عن التكيف والقدرة على الصمود لجميع أقل البلدان نمواً؛

٢٢ - نكرر تأكيد أهمية أن تراعي عملية تخصيص موارد المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية الإعاقات والقيود الهيكلية التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً. وندعو الشركاء في التنمية إلى كفالة إيجاد توازن صحيح في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية فيما بين مختلف القطاعات، مع التركيز بوجه خاص على القطاعات الإنتاجية، ومن بينها قطاعات البنية التحتية الأساسية والزراعة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٢٣ - نشدد على ضرورة تحسين جودة المعونة، بسبل من بينها توخي الشفافية بشأنها والمساءلة عنها وإمكانية التنبؤ بها في الأجل الطويل وفتح سبل الاستفادة من المعونة دون قيد لأقل البلدان نمواً. ونؤكد كذلك ضرورة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال نظام الميزنة الوطني وضرورة اتساقها مع الأولويات الوطنية استناداً إلى مبدأ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والقيادة في عملية التنمية؛

٢٤ - نشدد على أنه ينبغي أن تكون هناك شراكة حقيقية وواسعة النطاق، تشمل الشركاء الإنمائيين التقليديين والبلدان الصاعدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات الخيرية ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، مع الخضوع لمساءلة ملموسة بشكل متبادل؛

٢٥ - نسلم بأنه على الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تظل محورية وتضطلع بدور حفاز، فيتعين توفير موارد إضافية بسبل منها آليات التمويل المبتكر التي يمكن أن توفر موارد أكثر ثباتاً ويمكن التنبؤ بها من أجل التنمية، وتقوم على شراكات جديدة بين البلدان ذات المستويات المختلفة للتنمية والجهات الفاعلة العامة والخاصة. وينبغي اقتراح وتفعيل آليات محددة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية المستدامة. ونشدد على أن المصادر المبتكرة للتمويل ينبغي أن تكون مصادر إضافية وكبيرة الحجم ويمكن التنبؤ بها، وأن تسدد على نحو يحترم الأولويات والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، ولا تحملها عبئاً مفرطاً؛

٢٦ - نؤكد على ضرورة ضمان إيلاء مصالح أقل البلدان نمواً الأولوية على النحو الواجب في العمل الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية في المستقبل. ونخطط علماً بالقرارات التي اتخذها أعضاء منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري التاسع المعقود في بالي في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبخاصة القرار المتعلق بوصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية ونظام الحصص (WT/L/919)، وقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نمواً (WT/L/917)، والقرار بشأن تطبيق الإعفاء المتعلق بالمعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نمواً (WT/L/918)؛

٢٧ - نخطط علماً أيضاً بأول مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعددة الأطراف بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لصالح أقل البلدان نمواً التي اعتمدها أعضاء منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري التاسع المعقود في بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠١٣، ونحث الدول الأعضاء على تحسين أطرها لقواعد المنشأ لصالح أقل البلدان نمواً بما يتماشى مع قرار مؤتمر بالي لزيادة تيسير الصادرات من أقل البلدان نمواً^(٧)؛

٢٨ - نرحب بقرار المجلس بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن تمديد الفترة الانتقالية لأقل البلدان نمواً بموجب المادة ٦٦-١ حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٢١، مما يتيح لأقل البلدان نمواً مزيداً من الوقت لتنفيذ الاتفاق، والاستفادة بالكامل في الوقت نفسه من أوجه المرونة التي يوفرها الاتفاق^(٨)؛

٢٩ - نرحب بالمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان لإتاحة وصول جميع المنتجات من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص. ونسلم مع ذلك بأن تنفيذ الإعفاء من الرسوم والحصص بشكل كامل للوصول إلى الأسواق لم يتحقق بعد، وبأن أقل البلدان نمواً لم تتمكن من الاستفادة بصورة مجدية من نظام التبادل التجاري العالمي بسبب الشروط التقييدية للدخول إلى الأسواق ونتيجة للقيود على جانب العرض. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ قرار إتاحة وصول جميع المنتجات الناشئة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص تنفيذاً تاماً في أوانه وبصورة دائمة، وإعماله على نحو لا يقلل من فرص الوصول إلى الأسواق الحالية التي يتمتع بها أي بلد من أقل البلدان نمواً؛ واعتماد قواعد للمنشأ تتسم بالبساطة والشفافية والمعاملة

(٧) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/S/37.

(٨) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية IP/C/64.

التفضيلية المرنة، يمكن تطبيقها على أي واردات من أقل البلدان نمواً؛ ومقاومة التمرعات الحمائية وتصحيح التدابير المخلة بالتجارة، في مجالات من بينها الزراعة، التي تتعارض مع الالتزامات المتعددة الأطراف^(٩)؛

(ب) التصدي للتدابير غير الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة؛

(ج) تيسير وتعجيل المفاوضات الجارية مع أقل البلدان نمواً الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتعجيل بها استناداً إلى المبادئ التوجيهية للانضمام التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإلى القرار المتخذ لزيادة تعزيز وتبسيط وتفعيل المبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً إلى المنظمة لعام ٢٠٠٢ الذي اعتمده المجلس العام في تموز/يوليه ٢٠١٢؛

٣٠ - نحيط علماً بالطلب الذي قدمته مؤخراً مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية (وثيقة منظمة التجارة العالمية S/C/W/356) للحصول على أولوية خاصة ومعاملة تفضيلية لقطاعات الخدمات وأساليب توريد الصادرات التي تهم أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الكفيلة بتقديم معاملة تفضيلية محددة للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نمواً بحيث يتسنى لأقل البلدان أن تعزز مشاركتها في تجارة الخدمات؛

٣١ - نحث أيضاً بالشركاء في التنمية تقديم دعم أقوى إلى أقل البلدان نمواً لبناء قدراتها في مجال التجارة والعرض عن طريق تقديم حصة لا تقل عن ٥٠ في المائة من مدفوعات المعونة من أجل التجارة، وعن طريق مواصلة الإطار المتكامل المعزز بعد مرحلته الحالية عن طريق تعزيز الموارد وتوسيع نطاق الولاية وتدعيم قدر أقل البلدان نمواً في الحصول على الموارد المتاحة، دعماً لاحتياجاتها وطلباتها المعبر عنها من خلال استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

٣٢ - نسلم بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل الجزء المهيمن من تدفقات رأس المال الخاص إلى أقل البلدان نمواً، ويقوم بدور تكميلي وحفز في بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية في هذه البلدان. وقد بذلت أقل البلدان نمواً جهوداً قوية من أجل اجتذاب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الفوائد بالنسبة لاقتصاداتها، وأكمل ذلك

(٩) انظر "مجموعة تدابير أقل البلدان نمواً المعدة لاجتماع بالي"، بيان مؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ مقدم إلى المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية (وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/C/W/63).

الإجراءات التي اتخذها شركاؤها في التنمية. ويبدو أن هذه الإجراءات كان لها أثر إيجابي على النحو الذي تدل عليه الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، نشعر بالقلق لأن مجموع حصة الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي يظل عند حوالي ١,٧ في المائة فقط، مما يؤكد أن هناك الكثير مما يجب عمله؛

٣٣ - نشدد على أنه كلما زادت قوة وتركيز السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تتبعها أقل البلدان نمواً، ستمكن بلدان منشأ الاستثمار الأجنبي والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرون، من أن يزيدوا بدرجة كبيرة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً في السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، نذكر بالقرار الوارد في برنامج عمل اسطنبول والذي أعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠، باعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتوسيعها وتنفيذها لصالح أقل البلدان نمواً. ونهيب بالدول الأعضاء اتخاذ قرار في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء "مركز دولي لدعم الاستثمار مكرس لأقل البلدان نمواً برعاية الأمم المتحدة" لتوفير ترتيب متكامل للمساعدة في تحفيز الاستثمار الأجنبي في أقل البلدان نمواً، الأمر الذي يمكن أن يتيح الخدمات المترابطة المتعاضدة التالية:

- (أ) جهة وديعة للمعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار في أقل البلدان نمواً؛
- (ب) دعم تقني من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في التفاوض على العقود المعقدة الواسعة النطاق؛
- (ج) دعم استشاري في حل المنازعات؛
- (د) تأمين ضد المخاطر وضمانات، بتعاون وثيق مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٣٤ - يستلزم تحقيق تحول هيكلي في اقتصادات أقل البلدان نمواً نقل التكنولوجيات وحيازتها وتحديثها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة/العريضة النطاق، والقدرات وقاعدة المعارف المحلية. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الجمعية العامة^(١٠) بشأن إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار يكرسان لأقل البلدان نمواً. ونطلب إلى الأمين العام أن يشكل فريق خبراء رفيع المستوى في أقرب وقت ممكن، حتى يتمكن من اختتام أعماله في غضون الموعد النهائي المحدد بهدف تشغيل بنك التكنولوجيا

(١٠) قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٤.

على نحو كامل في أقرب وقت ممكن بعناصره الرئيسية الثلاثة^(١١)، وهي: (أ) بنك براءات الاختراع؛ و (ب) آلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ و (ج) مرفق إيداع البحوث في مجال العلوم والتكنولوجيا. ونرحب أيضا بقرار تركيا المساهمة بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من أجل إنشاء بنك التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار، وندعو البلدان المانحة الأخرى إلى تقديم تبرعات إلى بنك التكنولوجيا؛

٣٥ - لقد أتاحت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين حيزا ماليا إضافيا لكثير من أقل البلدان نموا. ومع ذلك، فثمة مخاطر بالدخول من جديد في المديونية بسبب ضخامة الاحتياجات الإنمائية في أقل البلدان نموا. ومن دواعي القلق الشديد أنه على الرغم من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، فإن العديد من أقل البلدان نموا ما زال يعاني من شدة وطأة الدين. ونشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة، ولا سيما من خلال الإلغاء الكامل للديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على جميع أقل البلدان نموا للدائنين من القطاعين العام والخاص. وتعد أيضا ضرورة تسوية الديون وتجميد الديون لأقل البلدان نموا أمرا لا غنى عنه. ونهيب بالدائنين من القطاعين العام والخاص اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لتيسير تمويل تنميتها الاقتصادية، بما في ذلك الحصول على الموارد بشروط تساهلية وغير تساهلية لاستثمارها في مشاريع البنية التحتية والتنمية التي توجد حاجة ماسة إليها؛

٣٦ - نرحب بالقيام في كوتونو في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ بإعلان عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، الذي حظيت فيه أقل البلدان نموا بتركيز خاص على مدار العقد. ونؤكد على أن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك أهدافها، ومنتدى المبادرة الذي عقد مؤخرا، سيظان يشكلان إطارا مفيدا في مجال الطاقة في العقود المقبلة. ونؤكد على الحاجة إلى إطار عالمي طويل الأجل للطاقة، تحت مظلة الأمم المتحدة، من أجل توجيه تعبئة الموارد والتنفيذ دعما للأهداف ذات الصلة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على أقل البلدان نموا؛

٣٧ - نشدد على أن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أمر حيوي بالنسبة لأقل البلدان نموا، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات في ما يتعلق بالتنمية، ولا سيما في مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والبنية التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون

(١١) انظر تقرير الأمين العام عن بنك التكنولوجيا، A/68/217.

في مجال النقل العابر، ونهيب ببلدان الجنوب مواصلة تعزيز دعمها لأقل البلدان نموا في جميع هذه المجالات بطريقة يمكن التنبؤ بها؛

٣٨ - نسلّم بأن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يواجه تحديا يتمثل في تلبية الطلبات المتنامية للحصول على مساعدة أكثر تنوعا عن طريق بذل مزيد من الجهود بشكل أسرع وأفضل. وندعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بوسائل منها تنفيذ برامج التعاون المالي والتقني واسعة النطاق؛ ودعجه في برامج عملها؛ والمشاركة الكاملة في استعراضه على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ وإدراج التقدم المحرز في هذا الصدد في تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجالس التنفيذية وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو الصادر به تكليف بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٣^(١٢)؛

٣٩ - ندعو إلى التكبير ببدء تشغيل المرصد الدولي لتحويلات المهاجرين لصالح أقل البلدان نموا بدون مزيد من التأخير بدعم من الشركاء في التنمية. وندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي، إلى أن تجري دراسة جدوى، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف استحداث "سندات المغتربين" لخدمة أقل البلدان نموا؛

٤٠ - نشدد على أهمية المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، والذي ينبغي أن يعالج بصورة فعالة شواغل ومصالح أقل البلدان نموا في إطار كل مجال موضوعي. وندعو الأمين العام إلى أن يكفل، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المشاركة الكاملة والفعالة من جانب أقل البلدان نموا في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية، بما في ذلك تحمل تكاليف ممثلين اثنين على الأقل من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاجتماعات التحضيرية، وكذلك في المؤتمر؛

٤١ - نشير إلى الفقرة ٢٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢٩، الذي دعا فيه المجلس الجمعية العامة إلى النظر في إجراء استعراض شامل ورفيع المستوى في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل، وفقا لبرنامج العمل، ويشجع الجمعية على أن تتخذ قرارا في هذا الصدد في دورتها التاسعة والستين؛

(١٢) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٤٦، الفقرة ٩.

٤٢ - نرحب مع التقدير العميق بالعرض السخي الذي قدمته حكومة تركيا باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً؛

٤٣ - ندعو الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار في الدورة التاسعة والستين بشأن إجراء استعراض شامل في منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول وفقاً للفقرة ١٥٧ من برنامج العمل، مدته خمسة أيام، على أن يسبقه اجتماعان للجنة التحضيرية الحكومية الدولية مدة كل منهما خمسة أيام. وندعو أيضاً الدورة الحالية للجمعية أن تكفل بالنسبة للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالاستعراض العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً ما يلي:

(أ) أن يعقد في تركيا في موعد أقصاه الربع الأول من عام ٢٠١٦؛

(ب) أن يفضي إلى إصدار وثيقة ختامية يجرى التفاوض والاتفاق عليها على المستوى الحكومي الدولي؛

(ج) أن يفضي إلى إدراج موجزات للجلسات العامة وغيرها من مداولات المؤتمر في تقرير المؤتمر؛

٤٤ - نؤكد أن اجتماع اللجنة التحضيرية سيسبقه اجتماعان تحضيريان على المستوى الإقليمي، يعقد أحدهما بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسيضم هايتي، ويعقد الآخر بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وسيضم اليمن، وستدعم هذين الاجتماعين الإقليميين أعمال تحضيرية عريضة القاعدة وشاملة على المستوى القطري؛ وينبغي النظر أثناء الاستعراض العالمي في نتائج الاجتماعين التحضيريين المعقودين على الصعيد الإقليمي؛

٤٥ - نقرر أن يكون نطاق استعراض منتصف المدة العالمي الشامل، على النحو التالي:

(أ) إجراء تقييم شامل لتنفيذ أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية برنامج العمل وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والقيود التي صودفت، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها وكذلك التحديات والمسائل الناشئة؛

(ب) نؤكد مجدداً على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وفق ما أعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والعمليات ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن تمويل التنمية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المؤتمرات والعمليات الرئيسية الدولية والإقليمية الأخرى للأمم المتحدة،

وخصوصا الاحتياجات المتصلة بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،
وبتقديم الدعم لأقل البلدان نموا في القضاء على الفقر والاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد
العالمي من خلال بناء قدراتها الإنتاجية؛

(ج) تعزيز وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية لصالح أقل البلدان نموا
عن طريق الاتفاق على زيادة تدابير وآليات الدعم الدولي في جميع المجالات ذات الأولوية
المحددة في برنامج عمل اسطنبول بشكل كبير ضمن إطار المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا
وشركائها في التنمية، من أجل ضمان تنفيذ برنامج العمل تنفيذا فعالا وكاملا في الوقت
المناسب خلال الفترة المتبقية من العقد، فضلا عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛

٤٦ - ننظر في عقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول/الحكومات خلال مؤتمر
استعراض منتصف المدة، وستتخذ قرارا رسميا بهذا الشأن في الاجتماع الوزاري السنوي
المقبل لأقل البلدان نموا في عام ٢٠١٥؛

٤٧ - نشير إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠، التي دعت فيها
الجمعية العامة الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة
المعني بالتنسيق، إلى أن يدرج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كبنء دائم في جدول أعمال
المجلس، وفي هذا الصدد ندعو الأمين العام إلى تنظيم اجتماع خاص لمجلس الرؤساء التنفيذيين
خلال مؤتمر استعراض منتصف المدة بهدف كفالة التعبئة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة دعما
لأقل البلدان نموا وللتنفيذ الكامل والمنسق من جانب المنظومة لبرنامج عمل اسطنبول،
ولنتائج مؤتمر منتصف المدة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائج جميع المؤتمرات
والعمليات الدولية والإقليمية الأخرى من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛

٤٨ - ندعو رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تنظيم
مناسبات مواضيعية خاصة تحضيرا لمؤتمر استعراض منتصف المدة؛

٤٩ - نشدد على ضرورة أن يكفل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا
والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفه جهة التنسيق للتحضير
للمؤتمر، وفقا للولايات التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ
٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، القيام بتلك الأعمال التحضيرية بصورة فعالة، وحشد
وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

٥٠ - ندعو أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وصناديقها وبرامجها إلى القيام، كل في مجال اختصاصه، بتقييمات قطاعية بشأن تنفيذ برنامج العمل، مع التشديد بشكل خاص على المجالات التي ما زال التنفيذ فيها غير كاف، وتقديم اقتراحات باتخاذ تدابير جديدة، حسب الاقتضاء، باعتبار ذلك إسهامات إضافية في التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، ونؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي عقد اجتماعات مناسبة مشتركة بين الوكالات لكفالة الحشد والتنسيق التامين لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما فيها مؤسسات بریتون وودز؛

٥١ - نشدد على أهمية الأعمال التحضيرية على المستوى القطري باعتبارها إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وفي هذا السياق، تهب بأقل البلدان نمواً أن تجري استعراضاتها الوطنية بشأن تنفيذ برنامج العمل، مع التركيز بشكل خاص على ما أحرز من تقدم، وما صودف من عقبات وعوائق، وما يلزم من إجراءات وتدابير للمضي في تنفيذه؛ وفي هذا الصدد، ندعو فريق الأمم المتحدة القطري إلى دعم أقل البلدان نمواً في إعداد تقاريرها الوطنية بالتعاون الوثيق مع مكتب المنسق السامي لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية وللدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٥٢ - نطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يكفل مشاركة منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية في أقل البلدان نمواً مشاركة كاملة في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، ولا سيما على الصعيد القطري، بما في ذلك إعداد التقارير الوطنية؛

٥٣ - نطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم، في الوقت المناسب، تقريراً شاملاً عن استعراض منتصف المدة العالمي الشامل؛

٥٤ - نشدد على الأهمية الحاسمة لمشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة كاملة وفعالة في استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لبرنامج العمل وفي عملياته التحضيرية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ونؤكد أنه ينبغي توفير موارد كافية لذلك، ونطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، تعبئة موارد من خارج الميزانية من أجل تغطية التكلفة المتعلقة بمشاركة ممثلين حكوميين عن كل بلد من أقل البلدان نمواً في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى؛

٥٥ - نذكر بالهدف الطموح لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من الوصول إلى مرحلة الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، والالتزام باتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال عملية الخروج من هذه الفئة. ونشدد على أن كل حالة

من حالات النجاح في رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نمواً ستكون بمثابة نجاح باهر ليس لهذه البلدان نفسها فحسب، بل أيضاً للأمم المتحدة وللتعاون الإنمائي من جانب المجتمع الدولي. ومن البوادر المشجعة أنه على الرغم من التحديات والمعوقات المستمرة فقد أعلنت العديد من أقل البلدان نمواً التزامها الوصول إلى حالة الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠ أو نحو ذلك. وحددت بلدان مثل أنغولا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وكمبوديا، ونيبال، بين بلدان أخرى، الخروج من فئة أقل البلدان نمواً كأحد الأهداف في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥٦ - نشير إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨، التي تطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم على نحو منسق إلى البلدان التي أعربت عن التزامها بلوغ مرحلة الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، في إعداد الاستراتيجية التي تتبعها للرفع من القائمة وفي الانتقال؛

٥٧ - ندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم التقني اللازم إلى البلدان المتطلعة إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، من أجل وضع استراتيجياتها الرامية إلى الخروج من هذه الفئة والانتقال السلس. وندعو الشركاء في التنمية إلى دعم تنفيذ استراتيجية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بغية تمكينها من رفع اسمها من القائمة في غضون الوقت المحدد؛

٥٨ - ندعو لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن تواصل إيلاء الاعتبار الواجب للمعوقات الجغرافية ونقاط الضعف التي ينفرد بها كل بلد من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك المصنفة ضمن البلدان الجزرية الصغيرة، والبلدان غير الساحلية، والبلدان ذات التضاريس الجبلية والبيئة الهشة، والبلدان الساحلية المنخفضة عن سطح البحر، والبلدان الشديدة الاعتماد على الصادرات من السلع الأولية، وذات الإنتاجية الزراعية المنخفضة، والتي ينعدم فيها الأمن الغذائي، والبلدان ذات الهشاشة البيئية والمناخية والمفتقرة إلى أمن الطاقة، والبلدان الخارجة من النزاع؛

٥٩ - نرحب مع التقدير ببرنامج عمل كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري المعقود في كوتونو، من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، حول موضوع "الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً".

ونخطط علما مع الارتياح بأن عددا من المبادرات الهامة التي أعلن عنها خلال المؤتمر، تشمل ما يلي:

(أ) عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا؛

(ب) مركز دعم الاستثمار الدولي لأقل البلدان نموا؛

(ج) المراكز الإقليمية لبنك التكنولوجيا في سياق العمل الجاري لبنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا؛

(د) مرفق نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لصالح أقل البلدان نموا؛

(هـ) سندات المغتربين لصالح أقل البلدان نموا المضمونة من المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية؛

(و) المبادرة الجديدة لمجموعة السبعة بشأن تعزيز المساعدة المتعلقة بمفاوضات العقود المعقدة، من أجل تزويد أقل البلدان نموا بخبرة موسعة وملموسة للتفاوض بشأن إبرام العقود التجارية المعقدة التي تركز أساسا على قطاع الصناعات الاستخراجية؛

(ز) مبادرة التمويل المحلي لتعزيز الاستثمار المحلي في البنية التحتية الإنتاجية على الصعيد المحلي؛

٦٠ - ندعو جميع الجهات صاحبة الشأن إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ ومتابعة برنامج عمل كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، ولا سيما المبادرات الرئيسية؛

٦١ - ندعو الجمعية العامة إلى أن تدرج في دورتها التاسعة والستين بندا في جدول الأعمال معنونا "الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا"، وندعو الدول الأعضاء للموافقة عليه؛

٦٢ - نعترف بكل إخلاص بالدور الداعم الذي يؤديه أصدقاء أقل البلدان نموا، وندعو مجموعة الأصدقاء إلى مواصلة تعزيز ما تقدمه من دعم للإعمال الفعلي لبرنامج عمل اسطنبول، ونتائج مؤتمر منتصف المدة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونتائج جميع المؤتمرات والعمليات الدولية والإقليمية الأخرى من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛

٦٣ - نشير إلى المرفق الأول للإعلان الوزاري الصادر عن أقل البلدان نموا المعنون "مقرر بشأن آلية التنسيق لأقل البلدان نموا، المعتمد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك،

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١“ الوارد في الوثيقة A/C.2/56/5 (انظر أيضا A/C.2/68/3، الفقرة ٤٤)؛

٦٤ - تؤكد من جديد على أن تكون رئاسة المكتب بالتناوب بين المجموعة الأفريقية، بما فيها هايتي، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛

٦٥ - نشير إلى الأحكام الواردة في الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا لعام ٢٠١٢ المتعلق بانتخاب أعضاء المكتب مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى استمرارية الأعمال الهامة الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونوافق على أن تمتد فترة ولاية الرئاسة من فترة سنتين إلى ٣ سنوات للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢١، ونؤكد من جديد أن تكون المسؤولية عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا بالتناوب بين رئيس المجموعة الأفريقية ورئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، بدءا برئيس المجموعة الأفريقية الذي يضطلع بالإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في موعد أقصاه نهاية العقد الحالي.